

بينهم مسؤولين وقنايين ورجال أعمال ومشائخ:

تقرير برلماني يكشف عن قيام أكثر من «١٤٨» شخصية بنهب الأراضي بالحديدة

● تقرير/الأضواء:

كشفت تقرير برلماني عن قيام «١٤٨» من الوزراء والمحافظين وأعضاء مجلس النواب وشخصيات اجتماعية وقنايين ورجال أعمال بالبسط والاستيلاء على أراضي تابعة لمواطنين بمحافظة الحديدة.

وأكد التقرير المكون من «٤٧» صفحة أن معظم الاعتداءات على الأراضي حاصله من عسكريين ومسؤولين وشخصيات اجتماعية وتجار يساندتهم عسكريون أو مسلحون.

وأوضح أن كثرة مشاكل الأراضي في محافظة الحديدة أدت إلى عزوف المستثمرين حيث لم يقام أي مصنع خلال العشر السنوات الماضية.

التقرير كشف عن تورط رجال أعمال ومشائخ ومسؤولين منهم محافظ ريمة وشبوة ووزير الداخلية السابق والفنان أحمد فتحي وعدد من أعضاء البرلمان والشخصيات الاجتماعية، كما أشار إلى تلقي اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي حقائق نهب الأراضي بمحافظة الحديدة شكاي «١٠٦» أشخاص بنهب أراضيهم.

ولفت التقرير أن بقاء بعض المسؤولين في المحافظة «مدنيين وعسكريين» في أعمالهم لفترات طويلة بسبب رئيسي من أسباب تفشي ظاهرة نهب الأراضي.

وأوصت اللجنة البرلمانية الحكومة لكي تتمكن من التصدي والقضاء على ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة والمواطنين والحد من المنازعات العقارية وضمان الملكية العقارية وتأمينها وخلق بيئة استثمارية آمنة ومواتية، أوصت بضبط كل حالات الاعتداءات على أملاك الدولة والمواطنين في المحافظة وضبط ومعاينة كل من يبيعون بمحرمات وهمية أو من يدعون الملكية دون وجه حق مهما كانت صفة المعتدين عن طريق تحريك الدعاوي القضائية على المعتدين وتنفيذ الأحكام القضائية بعد صدورهما بكل حزم وصرامة.

كما أوصى التقرير بإلزام السلطة المحلية بتنفيذ المحضر الموقع من الجهات المختصة المحدد لحرم مطار الحديدة وتسويرها بحسب العلامات الموضوعية ومنع الشرطة الجوية من التدخل في

قضية الأراضي وتسليم الأراضي الخارجة عن الحرم للهيئة لتخطيطها حتى ينتفع بها المواطنون المحتاجون للسكن وتسليم المزارع والأراضي المجاورة لحرم المطار أو الداخلة فيه لأصحابها أو تعويضهم التعويض العادل وخلال مدة أقصاها ٦ اشهر.

كما أوصى التقرير بإلزام وزارة الدفاع والداخلية بمنع أي تدخل من قبل أي فرد من منتسبي وحدات الجيش والأمن بالمحافظة في مشاكل الأراضي أو السطو عليها بالقوة أو حماية اشخاص للسيطرة على أراضي الدولة، ومحاسبة ومحكمة كل من ثبت اعتدائه على أرض الدولة أو المواطنين من منتسبها باعتبار ذلك يسيئ إلى مؤسساتنا الوطنية «القوات المسلحة والأمن» وأن لا يتقدم أي منهم لطلب الأراضي أو حجزها إلا بصفتهم مواطنين دون تدخل الصفة العسكرية بأي حال من الأحوال.

كما أوصى بإلزام الحكومة بإجراء التعديلات القانونية اللازمة لتجريم وتشديد العقوبات على كل من الباعين المدعين للملكية بدون وجه حق، أو الأئمة ومحرمي البصائر والعقود بدون التحري والتثبت من صحة الملكية، والمشترون مع معرفتهم بعدم صحة الملكية للباعين لهم، وكل من مارس أي شكل من أشكال العدوان أو الاستحداث على

وتجنب الازدواجية في ذلك. كما طالب بتفعيل دور أجهزة الدولة المختلفة لحماية أراضي وعقارات الدولة كل في مجال اختصاصه. وأوصى التقرير بإلغاء كافة إجراءات الجمعيات

بقاء المسؤولين المدنيين والعسكريين فترات طويلة في مناصبهم بسبب رئيسي لتفشي ظاهرة نهب الأراضي

الاعتداءات على الأراضي أدت إلى مغادرة المستثمرين اليمن وإلى عدم إقامة أي مشروع استثماري خلال العشر السنوات الماضية

السكنية الوهمية التي اتخذ منها وسيلة للاستيلاء على الأملاك العامة والخاصة والمتاجرة بها النصب على المواطنين من خلالها وإيقاف إجراءات إنشاء أي جمعية سكنية جديدة بالمخالفة لأحكام القانون.

أراضي الدولة أو أراضي المواطنين أو أراضي المستثمرين من الدول الشقيقة.

كما طالب التقرير بسرعة اقرار قانون السجل العقاري وتوفير الامكانيات الكفيلة بتنفيذه واعتماد التسجيل العيني لضبط عملية التسجيل

فيما الحوثيون يطلقون على أنفسهم «أنصار الله»:

«قاعدة» الجزيرة العربية تغادر اليمن بمساعدة أطراف خارجية

المجلة في محافظة أبين التصورات الخاصة بألية التعويضات لأسر الضحايا والمتضررين جراء الضربة العسكرية التي تعرضت لها المنطقة في ديسمبر الماضي وراح ضحيتها عشرات الأشخاص بينهم أبو صالح الكازمي القيادي في تنظيم القاعدة.

من جهة أخرى اطلق الحوثيون الاثنان الماضي سراح ٨ مهندسين عسكريين كانوا قد خطفوهم قبل ثلاثة أيام بينما كانوا يزيلون الألغام من مديرية حرف سفيان، التي كانت شهدت مواجهات عسكرية بين قوات الجيش والحوثيين.

وقال مصدر في اللجنة المعنية بوقف العمليات العسكرية بين الجيش والحوثيين في تصريح صحفي «إن مجموعة مسلحة من الحوثيين قاما باختطاف ثمانية من المهندسين المكلفين بإزالة الألغام والمتفجرات قرب منطقة العمشية».

وأضاف المصدر الذي لم يذكر اسمه أن «اللجنة تدخلت لإطلاق سراحهم إثر العملية التي نفذها أحد أعوان الحوثي وتوصل الطرفان إلى حل ينهي عملية الاختطاف». وكان الرئيس علي عبدالله صالح جدد ليلة السبت الماضي دعوة جماعة الحوثي إلى استكمال تنفيذ النقاط الست التي التزموا بموجبها بوقف الحرب، ومنها تدمير الألغام التي تم إزالة الكثير منها في عدد من مديريات محافظة صعدة وأجزاء من مناطق مديرية حرف سفيان.

قالت مصادر مطلعة أن قيادة تنظيم قاعدة اليمن والجزيرة العربية على إثر تشديد السلطات الأمنية في بلادنا الخناق عليها، انتقلت مؤخراً وبصورة مؤقتة إلى الأراضي الصومالية. وأوضحت المصادر أن ما بين «١٥-٢٠» عنصرًا من القاعدة، بينهم قيادة التنظيم، نجحوا خلال النصف الأول من مارس الماضي في مغادرة الأراضي اليمنية عبر المنفذ الساحلي لمدينة «المكلا» في محافظة حضرموت، والتوجه إلى الأراضي الصومالية، بمساعدة جهات خارجية لم يتم الكشف عن هوية هذه الجهات.

وذكرت مصادر مقربة من التنظيم أن قيادة القاعدة اصدرت من مقرها المؤقت «الجديد» في الصومال اوامر لبقية خلابها النائمة التي مازالت في اليمن بتجميد جميع أنشطتها، وقطع اتصالاتها البيئية، وتعليق لقاءاتها حتى نهاية شهر يونيو المقبل، ريثما تتراجع حدة الحملات الأمنية اليمنية التي تستهدفها بشكل مباشر.

من جانب آخر اطلقت جماعة الحوثيين مؤخراً مسمى جديد لها هو «أنصار الله» ويرى مراقبون أن هذه الخطوة للجماعة الحوثية بتكريس تسمية «انصار الله» بديلاً عن «الحوثيين» التي بدأت تتناقل عبر موقع الحوثيين والمواقع الإعلامية المتعاطفة معهم، قد تشير لنواياهم تأسيس حزب سياسي. إلى ذلك.. أقرت اللجنة المكلفة بتعويض ضحايا منطقة

